

الإقبال على دراسة الماجستير. أسبابه ودوافعه لدى طلبة الجامعات

- دراسة ميدانية لبعض الجامعات الجزائرية -

د. ساسي سفيان

جامعة الشاذلي بن جديد. الطارف - الجزائر

ملخص

يشكل موضوع الإقبال على دراسة الماجستير في الجامعة الجزائرية. من حيث ضرورة البحث في أسبابه ودوافعه لدى طلبة موضوعا بحثيا مهما، وقد تكونت عينة الدراسة البحثية من (100) طالب وطالبة في يتابعون دراسة الماجستير موزعين على أقسام وكليات ثلاثة جامعات جزائرية، وتم جمع البيانات باستخدام الملاحظة، والاستبيان الذي يتشكل من (18) عبارة تمت صياغتها على طريقة ليكرت، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 23) في التعامل مع البيانات الميدانية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن دوافع المبحوثين للالتحاق ترتكز إلى التطور الوظيفي وتأثير النظرة الاجتماعية وتحقيق النمو الأكاديمي وهي متقاربة لدى الجنسين، بينما دافع النمو الاقتصادي في الالتحاق بدراسة الماجستير لدى الذكور أعلى منه لدى الإناث، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة إعادة النظر في نظامي الانتقاء والارتقاء في دراسات الماجستير.

الكلمات المفتاحية: نظام التعليم الجامعي، الجامعة، التكوين، المعرفة.

Turnout for Master study. Reasons and motives among university students – A field study for some Algerian universities.

Abstract

This is the subject of the study of Master. The study sample consisted of (100) male and female students who were studying Master's thesis distributed in sections and faculties of three Algerian universities. The data were collected using observation. The questionnaire consisted of (18) words that were formulated. In the Likert method, the Statistical Package for Social Sciences (SPSS 23) has been used to deal with field data.

The study found a number of results, the most important of which is that the motivation of the interviewees is based on career development, the impact of the social outlook and academic growth, which is close to both sexes, while the economic growth in enrollment is higher among males than among females. The need to review the selection and upgrading systems in master's studies.

Keywords: university education system, university, training, knowledge.

مقدمة

يعد الاهتمام بالتعليم العالي من أكثر المواضيع حيوية وإثارة على صعيد العلم والمعرفة، وأن عملية الاستثمار فيه من أبرز أنواع الاستثمار في رأس المال البشري.. إذ أنه يقوم على تنمية الأفراد، والعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي، إذ كما يعرف أن المجتمع الجزائري مجتمعاً فتيماً، ومن خلالهم يسعى التعليم الجامعي إلى إبراز شخصياتهم وتحقيق تطلعات المجتمع من خلال إعداد الطاقات البشرية المتعلمة والمدرّبة.

والتعليم العالي، وبالأخص الالتحاق بالدراسة في الماجستير، يعد من أكثر الاهتمامات الرائجة في الوقت الراهن ذلك لأهمية التعليم والاستمرار فيه، كمصدر قوة واستثمار على الأمد الطويل الذي لا بد من تحقيق عائده.

وأن للجامعات دورها الهام ومسئوليتها العظيمة، تتمثل في دخول الفكر العربي ميادين البحث العميق، أخذاً طريقه نحو البروز والتميز والمشاركة الفعالة في التقدم البشري (1).

لذا فإن الجامعات تعمل على أن يظهر دورها الفعال في تحقيق وبلوغ الإبداع والتقدم العلمي، والقدرة على المنافسة ومجاراة الواقع في مجالات الفكر والعلم والمعرفة. كما أن البحث في دوافع الالتحاق ببرامج الطور الثاني، يؤدي إلى معرفة أثرها في مساعدة أصحاب القرار في تحديد الاتجاهات لدى المجتمع والتخصصات المرغوبة اجتماعياً، بالتالي يتم تطوير المساقات والبرامج المرغوبة لدى كل فئة اجتماعية، ومعرفة مدى تطابقها مع احتياجات التنمية المستدامة وحاجات سوق العمل.

أولاً. مشكلة الدراسة

الإقبال والتهافت على الالتحاق بالدراسة في الطور الثاني/ الماجستير في الجامعات الجزائرية باتت ظاهرة ملحوظة، وأصبحت الحاجة ملحة لمعرفة أسباب هذا الاتجاه، خاصة وأنه تسبب في زيادة الضغط والإرباك على إدارات الجامعات والهيئات التدريسية، ولوحظ أن هناك نقص في الكوادر المشرفة على المذكرات بسبب الأعداد المرتفعة للطلبة المسجلين، الذي يمكن أن يشكل تهديداً على نوعية البحث العلمي وجودته، مع محدودية الخدمات المتوفرة مقابل هذا العدد الهائل، بالإضافة إلى حجم الإنفاق العالي، برغم المعرفة المسبقة في الصعوبات التي يواجهها المجتمع من الناحية الاقتصادية، والعلم بأن الدراسة الجامعية في الطور الثاني أصبحت مكلفة إلى حد ما.

بالمقابل اختلفت الغايات والدوافع وراء الحصول على الشهادات الجامعية، بين الحاجة لدخول سوق العمل أو السعي وراء تغيير المنصب الوظيفي، وما بين الطبقة الاجتماعية، حيث أن ارتفاع نسبة الإقبال على الحصول على شهادة الماجستير ينم عن حراك في الجامعة الجزائرية، فنا هي الأسباب التي تدفع الطلبة إلى الالتحاق بالدراسة في الماجستير؟

كما تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1) ما الدوافع التي أدت إلى اتخاذ الطلبة قرار الالتحاق بدراسة الماجستير؟
- 2) هل توجد فروق بين دوافع الالتحاق تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر أو التخصص الأكاديمي؟

1- أهمية الدراسة

محاولة الإسهام في تطوير عملية التعليم الجامعي وتحسين نوعية مدخلاتها، مع تطوير الخطط والمساقات والأنشطة المعدة للطلبة، وتحسين أساليب وطرق انتقائهم، أيضاً وفي تحسين آليات القبول والتسجيل. حيث تبرز أهميتها في إعداد البرامج والدراسات الجديدة بما يتفق مع رغبات الطلبة وحاجات المجتمع، وتساعد الطالب في فهمه لنفسه ولمن حوله، ومعرفة الأبعاد التي يسعى الطالب في تحقيقها وتصورات المستقبلية، والتي ينبغي في أن تكون متواجدة من قبل المسؤولين وذوي الاهتمام. كما تزداد أهميتها في أنها تقوم بمقارنة دوافع الطلبة الملتحقين بدراسة الماجستير في مجمل الجامعات الجزائرية، باختلاف أعمارهم، جنسهم، ميولهم الأكاديمية.

2- أهداف الدراسة وأسئلتها

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب ودوافع الالتحاق بدراسة الماجستير لدى طلبة بعض الجامعات الجزائرية، وأهمية هذه الدوافع وأثر المتغيرات عليها.

ثانياً. الإقبال على دراسة الماجستير - مقارنة سوسولوجية

يعتبر التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة لأي بلد استثمار بالغ الأهمية كونه يغطي كل الميادين بالمعارف العلمية والتقنية، أضف إلى ذلك إن الاعتراف الدولي بمستوى الإنتاج المعرفي والعلمي لأي دولة يعتبر من المعطيات التي لا يستهان بها وهنا يكمن دور التعليم العالي بكل مكوناته وصيغته في إنتاج المعرفة وإنجاز البحوث العلمية.

1- الجذور التاريخية لدراسة الماجستير

إن البحث في الأصول التاريخية لهذا النظام وحيثيات تكوينه وتمده يدفعنا إلى التقيب في تصريحات المسؤولين والمدافعين على نظام (ل.م.د) باعتباره جزء من التطورات التي تلت التوقيع على إعلان بولونيا من طرف وزراء التعليم العالي الأوروبيين سنة 1999، لكن ما يتم الغافل عنه أن إعلان بولونيا نابع من مبادرات أوروبية سبقته ومهدت إليه في سياق إنشاء مساحة منسقة للتعليم العالي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، أهمها : (1) الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول المنتمية إلى منطقة أوروبا :أُعتمدت هذه الاتفاقية في باريس، (21 ديسمبر 1979)، (2) اتفاقية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي في منطقة أوروبا (اتفاقية لشبونة) : أُعتمدت

تاريخ استقبال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

هذه الاتفاقية في لشبونة، (11 أبريل 1997)، (3) اتفاقية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والأوروبية المطلة على البحر المتوسط : أعتمدت هذه الاتفاقية في مدينة نيس (فرنسا)، (17 ديسمبر 1976)، (4) وإعلان السوربون (1998)، (5) ماجنا كارتا يونيفارسياتوم (The Magna Charta of the European Universities)، واتفاقية لشبونة سنة 1997 الأسس التي يتم من خلالها قبول الشهادات الجامعية بين أعضاء الإتحاد الأوروبي، في حين شهد إعلان السوربون سنة 1998 موافقة كل من المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا على إنشاء منطقة موحدة للتعليم العالي في أوروبا لاستخدامها كوسيلة لتشجيع تنقل المواطنين وزيادة نسب التوظيف والتنمية الشاملة للقارة، حيث أشار وزراء التعليم الأوروبيون آنذاك أن الاقتصاد الأوروبي بحاجة إلى تحديث شامل حتى يتمكن من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من قوى العالم.

لنضع جانبا العواقب الناجمة عن تبني نموذج أجنبي على دولة مثل الجزائر (لها خصوصيته الفكرية، الاقتصادية والديموغرافية....)، ونقول إنه عند وضع نظام (ل.م.د) في سياقه الأوسع (السوسيو-التاريخي والاستراتيجي-اقتصادي) هذا، يتضح لنا جيدا أن لعملية بولونيا مكانة محددة ضمن رؤية واضحة وواسعة النطاق لتوحيد أوروبا، رؤية تضع التعليم العالي في مركز ما يسمى (اقتصاد المعرفة) للتصدي لتحديات خارجية تراها دول الإتحاد الأوروبي مشتركة بينها، كما يمكن الرجوع بهذه الرؤية إلى الوراء قليلا لنراها في سياق أكبر من ذلك، وهو تقطن دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وإدراكها أن تكاملها على مختلف المستويات سيلعب دورا حاسما في تحديد مصير القارة وقدرتها على فرض نفسها ضمن أقطاب الهيمنة العالمية التي بدأت في النزوح غداة الحرب الباردة، من خلال هذا التكامل، سعت أوروبا إلى تجاوز حدود الدولة القومية عن طريق صياغة رؤية تساعد على خلق هوية أوروبية مشتركة والحفاظ على مكانتها في العالم.

وهذا بالضبط هو ما نفقده عندما ننقل مجموعة من السياسات من سياقها وننسخها بتلقٍ سلبي وكأنها مجرد مجموعة من الإجراءات تمت صياغتها في الحقيقة لترسيخ مكانة شعوب بعينها وأهميتها الوجودية في العالم، في أحسن الأحوال إذن، تطبيق نظام (ل.م.د) في الجزائر - ما دام يستبطن رؤية أوروبية لدور التعليم العالي في التنمية - سيكرّس في أحسن الأحوال التبعية للهيمنة الأوروبية، أما في أسوأ

تاريخ استقبال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

الأحوال - ونحن نعيشها- فهو يحول دون صياغة رؤية وطنية (محلية- ذاتية) بديلة من أجل التحرر الفكري والثقافي لدولة ما بعد الاستعمار (السياسي)، أقول ذلك لأن علينا ألا نتجاهل أطروحات الهيمنة (الإمبريالية والاستعمار)، التي مازالت في المخيال الغربي، حيث أن نطاق تطبيق هذا النظام قد شمل أغلب أنحاء المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا والشرق الأوسط (الدول الفرانكفونية والدول الانجلوساكسونية)، فإذا كان الاستعمار يأخذ شكل جديدا في الأراضي التي كان يستنزف خيراتها - سابقا ولأزال-، فالإمبريالية - كما يقول إدوارد سعيد "هي مواصلة الهيمنة على سيادة تلك الأراضي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إما عن طريق القوة أو عن طريق التعاون السياسي والتبعية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية"².

ما نقوله هنا هو أن صناع القرار في الجزائر، في تقبلهم للسياسات الأوروبية لإدارة التعليم العالي، قد ركزوا على الشكل وتجاهلوا المضمون بعقول أ تكرس التفكير الأدوات الموهوس بالإجراءات بدون الوعي النقدي لأهدافها العضوية، معززين بذلك مسارنا الدائم على خطى التبعية، فقد فشلوا بهذا التوجه على أكثر من صعيد : 1) في اختيار مسار التقليد بدل الإبداع والابتكار، 2) في تقليدهم للشكل بدل المضمون، 3) في تطبيق ما قلده بغير كفاءة، 4) في تثبيط القوى الفكرية المحلية القادرة على صياغة بدائل، 5) في استدامة التبعية الفكرية والمعرفية لرؤية تكرس الهيمنة والسيطرة الأوروبية.

2- نظام الماجستير، في الجزائر. أرقام وإحصائيات

تختلف فترة تطبيق نظام الماجستير باعتباره المرحلة الثانية من التدرج في نظام التعليم (ل.م.د) عن سابقاتها من حيث تعاضم عدد الطلبة المسجلين بالجامعات على مستوى الوطن، ليلغ سنة 2015 أكثر من (1 مليون و 200 ألف طالب)، ويظهر هذا التعاضم من خلال المعطيات الإحصائية التالية :

* خلال السنة الجامعية (2004-2005) بلغ عدد طلبة نظام (ل.م.د) المسجلين (543.869) طالبا، وفي السنة الموالية (2005-2006) ارتفع هذا العدد إلى (589.993) طالب منهم (69.953) طالب في التكوين قصير المدى و(27.010) طالب في الماجستير، و(399) في الدكتوراه⁽³⁾، ووصل عدد المتخرجين في عام 2007 إلى (169.900) طالب منهم (125.176) طالب في الليسانس (ل.م.د)، ليرتفع العدد في سنة 2008 إلى (175.000) متخرج.⁽⁴⁾

* أما بالنسبة لسنة 2009-2010⁽⁵⁾ فقد بلغ عدد الطلبة (1.057.371) طالب، منهم (28.276)

طالب في مرحلة ما بعد التدرج أي ما يعادل (4.36%) من العدد الإجمالي للطلبة يتوزعون كما يلي :

- (14376) مسجل في الماجستير (نظام الجديد).

- 5100 مسجل بنظام الإقامة بالعلوم الطبية.

- 8800 مسجل بالدكتوراه (نظام الجديد).

* في الفترة (2011-2012) قدر عدد لطلبة ب (740.000) طالب، منهم (30.452) طالب (4%)

من إجمالي الطلبة) مسجلين في مرحلة ما بعد التدرج، موزعين كما يلي:

- (15.588) طالب مسجل بالماجستير (بنظاميه القديم والجديد).

- (5.100) طالب مسجل بالإقامة الطبية.

- (964) مسجل بالدكتوراه بنظامها الجديد.

إن هذا النمو المسجل في أعداد الطلبة في نظام (ل.م.د) عبر السنوات السابق ذكرها، يعود - في اعتقادنا - إلى الارتفاع الهائل في أعداد التلاميذ في أطوار التعليم الثانوي، مما سينتج عنه ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين، بالإضافة إلى تبني الدولة لسياسة تعميم توزيع مؤسسات التعليم العالي عبر مختلف ولايات الوطن من خلال مضاعفتها لعدد الجامعات والمراكز الجامعية عبر مختلف أرجاء الوطن، إن الشبكة الجامعية الجزائرية في بداية السنة الجامعية 2016/2015 شملت (84) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على (46 ولاية)، تغطي كامل التراب الوطني. هذه الشبكة مشكلة من (36) جامعة و(15) مركز جامعي، (16) مدرسة وطنية عليا، (05) مدارس عليا للأساتذة، (10) مدارس تحضيرية وقسمين تحضيريين مدمجين.

يمكننا دراسة تطور تطبيق نظام (ل.م.د) من خلال متابعة بعض العناصر الضرورية المساهمة في فهم وضع هذا بالنسبة للمنظومة البحثية في الجزائر، أهمها:

* **عدد الطلبة المسجلين:** يمثل عدد الطلبة المسجلين في نظام (ل.م.د) أهم عناصر من مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع، حيث يتحكم حجم الطلبة المسجلين بشكل كبير في توسيع الشبكة الاجتماعية بشكل خاص والتعليم العالي بشكل عام، سواء من ناحية البنى التحتية أو من ناحية عدد الفروع

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

والتخصصات، وإن دراسة الوثائق المتعلقة بتطور التعليم العالي تـوحي بأن عدد المسجلين شهد تطورا كبيرا منذ الاستقلال، وذلك لأن الدولة الجزائرية كما أسلفنا اتجهت بعد الاستقلال إلى محاولة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي عبر مختلف سنوات العقود الماضية.

الجدول رقم (02): تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج

نسبة المتخرجين للمسجلين %	المتخرجين	عدد المسجلين		السنة الجامعية
		ما بعد التدرج	التدرج	
12,31	52.804	20.846	407.995	1999-2000
13,07	112.932	43.458	820.664	2006-2007
19.43	243.000	54.317	1.250.310	2013-2012

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مجموعة تقارير "المؤشرات الكبرى للتعليم العالي" تم تحميله من الموقع الرسمي لوزارة التعلـم العالي والبحث العلمي، ص-ص 8-13، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/02/12 <https://www.mesrs.dz/ar/accueil>

نلاحظ من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تزايد كبير في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، حيث ارتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية من (428.831) طالب سنة 2000 إلى (864.122) في العام الدراسي (2006-2007) ليصل عدد المسجلين في السنة الجامعية (2015-2016) إلى (1.245.870) طالب، ويدل هذا الارتفاع على توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي بالموازاة مع التحسن الملحوظ في معدل النجاح في شهادة البكالوريا، ورغبة أن أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والتحصيل على شهادة جامعة تسهل أكثر إمكانية الاندماج في سوق العمل، وينقسم هذا العدد الهائل من الطلبة في التعليم العالي على مجموعة من الفروع والتخصصات، وكان توزيع الطلبة المسجلين في العام الدراسي (2006-2007) موزع كالتالي (21.5%) للعلوم الدقيقة والتكنولوجيا،

تاريخ استقبال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

(7.1%) للطب والبيطرة، (7.8%) للعلوم الطبيعية وعلوم الأرض، 36.1% للعلوم الاجتماعية، (11.5%) للعلوم الإنسانية و(16%) للآداب واللغات الأجنبية، كما يبين العمود الرابع في الجدول عدد حاملي الشهادات أو المتخرجين في كل من السنوات الميمنة، ويتضح أن عدد المتخرجين شهد ارتفاعاً ملحوظاً على مر السنوات، حيث ارتفع من (52.804) سنة (1999-2000) إلى غاية (112.932) سنة (2006/2007) ليرتفع بذلك نسبة المتخرجين لإجمالي الطلبة المسجلين من (12.31%) لسنة (2000/1999) إلى (13.07%) سنة (2007/2006).

وعند التطرق لتطور أعداد المسجلين في نظام (ل.م.د) لا يسعنا إلا أن ننوه إلى أن المستوى التعليمي عند الإناث شهد قفزة نوعية، حيث تشير الإحصاءات أن نسبة مشاركة الإناث في نظام (ل.م.د) تطور بنسبة أعلى من تلك التي كانت عند الذكور، حيث كانت تمثل نسبة الإناث في التدرج سنة 1970 (21.51%) لمجموع المسجلين، وارتفعت إلى (27.6%) سنة 1980 ثم تضاعفت هاته النسبة في سنة 2007 لتصل إلى (58.3%) وهذا ما بين لنا تقارب المستوى التعليمي بين الإناث والذكور في الجامعة الجزائرية، وبالتالي تمكنت الدولة من خلال الإصلاحات التي قامت بها أن تصل إلى الغاية التي كانت تصبو إليها وهي تحقيق ديمقراطية التعليم والسماح لأكبر عدد من الجزائريين الالتحاق بالجامعة، إلا أنه بالإضافة إلى تشجيع تعليم الإناث الذي أعطى ثماره خلال هذه العشرية فقد أصبحت مشاركتهم أكبر بالمقارنة مع أعداد الطلبة وهذا ما يشكل عواقب اجتماعية وخيمة على الدولة في المدى البعيد.

3- الدراسات السابقة

دراسة البروفيسور اندروهانن وهارولد سيلفر⁽⁶⁾ موجهة إلى عينة من طلبة الدراسات الأطوار العليا في جامعات المملكة المتحدة، هدفت إلى معرفة وتحليل التغيرات التي طرأت على نظام التعليم العالي في المملكة المتحدة الذي أصبح تعليماً جماهيرياً، وإلى معرفة دوافع الطلبة واختياراتهم التي أدت إلى دخولهم التعليم العالي، وأسباب اختيارهم للمعاهد المحددة والبرامج المعينة. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أقوى الدوافع لدخول الدراسات العليا لدى أفراد العينة كانت مرتبطة بدرجة كبيرة برغبتهم في تطوير وتحسين آفاقهم العملية التسويقية والاستجابة إلى حوافزهم المهنية، أيضاً أشار بعض الطلبة إلى أنهم حفزوا إلى

تاريخ استقبال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

مواصلة التعليم الجامعي بسبب الضغوط الاجتماعية والعادات، بينما لم يكن هناك دور لمتغير العمر والجنس والطبقة الاجتماعية بالنسبة لنوع المعهد أو الكلية أو البرنامج الذي التحقوا به. أما دراسة هووارد وآخرين⁽⁷⁾ هدفت إلى التعرف على دوافع الالتحاق ببرامج الماجستير ورفع الكفاءة خارج الحرم الجامعي لجامعة مارشال غرب فرجينيا، وذلك لأربعة تخصصات هي: التعليم التقني والتعليم الكبار والتعليم الأعمال والتعليم التسويق، وتناول الباحثون في هذه الدراسة عينة من الطلبة الذين التحقوا بهذه البرامج، حيث كانت أهم دوافع الالتحاق حسب الترتيب: التقدم الوظيفي، الاهتمام المعرفي، الاتصال الجامعي، فالتحفيز الاجتماعي، ثم خدمة المجتمع، أخيراً توقعات خارجية. وقد اختلفت تلك الدوافع تبعاً لمتغير الجنس، إذ اتضح أن الإناث يمكن أن يلتحقن ببرامج الماجستير لدافع التقدم الوظيفي يليه الاهتمام المعرفي، بينما الذكور لدافع خدمة المجتمع، حسب ما تبين من نتائج الدراسة، وقارنت الدراسة بين التخصصات الأربعة، حيث اتضح من نتائجها أن طلبة التعليم التقني والتعليم التسويق والتعليم الكبار كان دافعهم الرئيسي هو التقدم الوظيفي في حين كان دافع عينة تعليم الأعمال الاهتمام المعرفي.

ثالثاً. الدراسة الميدانية وإجراءاتها

1- مجتمع الدراسة وعينتها

اشتمل مجتمع الدراسة جميع طلبة الدراسات العليا في ثلاثة جامعات جزائرية، أما عينة الدراسة تكونت من 100 طالب وطالبة في مرحلة الدراسة في الطور الثاني لثلاث جامعات جزائرية، هي: (جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف، جامعة باجي مختار . عنابة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة)، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة.

جدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	العدد المتوفر	العدد المفقود	النسبة المئوية
الجنس	66	4	72.5
أنثى			

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

23.1		21	نكر	
62.6	0	57	30 >	السن
16.5		15	35 – 30	
11		10	40 – 36	
7.7		7	45 – 41	
2.2		2	45 <	
95.6		0	87	
4.4	4		الماجستير 02	الماجستير
44	1	40	الطارف	الجامعة
25.3		23	عناية	
29.7		27	قائمة	
14.3	6	13	200 >	الدخل
57.1		52	– 200 400	
18.7		17	– 400 600	
3.3		3	600 <	

2- الاستمارة

تم تصميم استمارة مكونة من محورين أساسيين. المحور الأول خاص بالبيانات الأولية عن العينة كان يهتم بمعرفة المعلومات الشخصية لدى أفراد عينة الدراسة، والمحور الثاني عبارة عن 18 فقرة موزعة على أربعة معايير، الأسباب المتعلقة بالتطور الوظيفي، المؤثرات المرتبطة بالنظرة الاجتماعية، الدوافع المادية وأخيراً الأسباب والدوافع الأكاديمية. مع التوضيح لأفراد العينة أن بدائل الإجابة هي أربعة (موافق بشدة، موافق، غير موافق، غير موافق بشدة) يتم اختيار واحدة منها حسب ما يراه المبحوث مناسباً وقناعته الشخصية، علماً بأن درجات هذه البدائل مرتبة كالتالي: (4، 3، 2، 1) على التوالي.

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على محكمين مختصين في قسم علم الاجتماع في جامعة الشاذلي بن جديد . الطرف، حيث تم الاتفاق على الصيغة النهائية لأسئلة الدراسة. كما تم التحقق من ثبات الأداة بإعادة توزيعها على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة ضمن حدود الدراسة، ثم تم التوصل إلى إجابات والتي تعتبر قريبة بدرجة عالية من الإجابات السابقة، مما يدل على ثبات الاستمارة.

2- حدود الدراسة

انحصرت الدراسة في طلبة دراسات الطور الثاني (سنة أولى وسنة ثانية ماستر) المنتمين إلى الجامعات الثلاثة التالية: (1) جامعة الشاذلي بن جديد . الطرف، (2) جامعة باجي مختار . عنابة (3) جامعة 08 ماي 1945 . قالمة ، للعام الجامعي 2017/2016، حيث لا يمكن تعميم نتائج الدراسة إلا بالقدر الذي تسمح له حدود الدراسة، أسئلتها وفرضياتها.

3- النتائج ومناقشتها

* الإجابة عن السؤال الأول: ما الدوافع التي أدت إلى اتخاذ الطلبة لقرار الالتحاق ببرامج الدراسات العليا؟

يبين الجدول التالي المعايير الأربعة التي اعتبرت كدوافع التحاق الطلبة بدراسة الماجستير في جامعات الانتساب، والمتوسط الحسابي لتأثير هذه الدوافع على قرار الالتحاق لجميع أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (02) المتوسطات الحسابية لدوافع الطلبة للالتحاق بدراسة الماجستير

الرقم	دوافع التحاق الطلبة بالماستر	المتوسط الحسابي	الرتبة
1	التطور الوظيفي	2.87	الثانية
2	النظرة الاجتماعية	2.32	الرابعة
3	الدوافع المادية	2.68	الثالثة
4	الأسباب الأكاديمية	3.09	الأولى

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

من خلال النتائج للجدول أعلاه نجد أن الدوافع الطلبة للالتحاق بدراسة الماجستير ترتب على الشكل التالي: أولاً. الأسباب الأكاديمية (3.09) ويتطلب هذا بالضرورة إعادة النظر في عناصر ومكونات العملية التعليمية بالجامعة، خاصة الإدارة الجامعية؛ باعتبارها الركيزة الأساسية التي يتوقف علي مدي جودتها نجاح الجامعة فيما تقوم به من جهود وأنشطة، وباعتبارها المسؤولة عن ضبط العمل الأكاديمي وقيادته، وتهيئة المناخ العلمي لأداء جامعي أفضل، ثانياً. التطور الوظيفي (2.87) الدوافع المادية

الجدول رقم (03) المتوسط الحسابي لدافع التطور الوظيفي وعلاقته بالالتحاق بدراسة الماجستير

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي
1	اختياري للدراسة في الماجستير باب يفتح لي الآفاق لتحقيق ذاتي وارتقائي وظيفياً.	3.54
2	اختياري للدراسة في الماجستير وسيلة لأتخلص من وظيفتي الحالية.	2.82
3	التخصص الذي ألتحق به يعود بالفائدة وبشكل إيجابي على موقعي الوظيفي.	3.1
4	اختياري للجامعة التي أدرس بها سبب مباشر في تطويري والتأثير على عملي.	2.6
5	قناعتي بأن للدراسة في الماجستير فقط من أجل الحصول على الوظيفة المناسبة التي أرغبها.	2.3
	مجموع المتوسط الحسابي لفقرات المتغير الأول	2.87

يتبين من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (2.3 – 3.54) لجميع أفراد العينة ذكوراً وإناثاً، في جميع التخصصات ومختلف الأعمار، وهي مؤشر على أن تأثير التطور الوظيفي على قرار الالتحاق بدراسة الماجستير أعلى من المتوسط، ويمكن توضيح أبرز الانعكاسات على دراسة الماجستير في النقاط التالية :

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

- انهيار الفكرة القائلة بأن تزويد الطالب ببعض الخبرات والتدريب عليها من شأنه أن يمكنه من مواجهة المستقبل ، ومن ثم أصبح من الضروري البحث عن بني وهياكل تربوية جديدة لمواجهة هذه التغيرات التي تتطلب التأكيد علي عدد من المهارات منها : القدرة علي التكيف، وقبول المخاطرة، والمرونة، والقدرة علي استشراف الغد والتهيؤ له.
- بات من الضروري التركيز علي إكساب الطلاب قدرات ومهارات التعامل مع مجتمع المعلوماتية ومن أبرزها : تحصيل المعلومات من مصادرها المتعددة ، وتنظيمها والربط بينها وتوظيفها واستنباط معلومات جديدة منها.
- أدي الانفجار المعرفي إلي زيادة كم المعلومات والحقائق والنظريات بصورة كبيرة ، وترتب علي ذلك زيادة فروع المعرفة وتعددتها ، ومن ثم أصبحت هناك حاجة متزايدة لإعداد كوادر علمية متخصصة في هذه الفروع. كما فرضت هذه الزيادة القيام ببعض الإجراءات المهمة منها علي سبيل المثال : بناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية القديمة والجديدة ؛ حيث أصبح المتخصص في حاجة إلي المعرفة بفروع وتخصصات لم يكن يحتاج إلي معرفتها في السابق.⁽¹³⁾
- في ظل الانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها أصبح من الضروري إعادة النظر في : أسس تخطيط المناهج وبنائها، وكيفية التعامل مع المعرفة من حيث : طرق تدريسها ، وأسلوب تعامل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس معها . وكذلك أصبح من الضروري إعادة صياغة المحتوى الدراسي للطلاب ؛ بما يشجعه علي البحث والحوار وحل المشكلات، وغير ذلك من الطرق التي تجعله نشيطاً وفعالاً.

الجدول رقم (04) المتوسط الحسابي للمتغير المرتبط بالنظرة الاجتماعية وعلاقته بالالتحاق الدراسة

في الماجستير

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي
-------	---------	---------------

3.1	6	شعوري وحاجتي لأكون متميز في مجتمعي هو الدافع من وراء توجهي نحو للدراسة في الماجستير.
2.02	7	النظرة الاجتماعية تجبرني أن ألتحق بالدراسة في الماجستير برغم قناعاتي أن لا علاقة بذلك.
2.8	8	التحاقى في دراسة الماجستير يكسبني احترام وتقدير الغير.
1.9	9	رغبة الأهل هو السبب الرئيسي لالتحاقى في الدراسة في الماجستير.
1.78	10	رغبة الزوجة / الزوج هو الذي دفعني للالتحاق في الدراسة في الماجستير.
2.32		مجموع المتوسط الحسابي لفقرات المتغير الثاني

يتبين من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (1.78 - 3.1) لجميع أفراد العينة ذكوراً وإناثاً، في جميع التخصصات ومختلف الأعمار، وهي مؤشر على أن تأثير النظرة الاجتماعية على قرار الالتحاق بدراسة الماجستير كان منخفضاً إلى متوسط، حيث أن المعدل العام لهذه المتوسطات = 2.32 . كما أشار ر.ديم إلى أن من أهم أدوار الإدارة الجامعية في المملكة المتحدة : استيعاب التقنيات العلمية والإدارية المتطورة في الجامعة، وجذب الطلاب لها، والنظر إليهم على أنهم زبائن وموارد تتنافس من أجلها الجامعات؛ والحرص على توفير الخدمات الصحية والترفيهية والاجتماعية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع المنافسة بين العاملين، ومتابعة فعالية أدائهم لمهامهم. ومن بين هذه المسؤوليات التعرف على كيفية تعليم وتعلم الطلاب في الخارج، والإفادة من النماذج الأفضل في تطوير التعليم الألماني، وذلك لأن ظروف المستقبل تحتم إعداد الطلاب للعمل على مستوى عالمي وليس على مستوى محلي، هذا بالإضافة إلى جذب الطلاب للتعليم داخل الدولة بدلاً من السفر للخارج، وكذا جذب الطلاب من دول أخرى للتعليم في الجامعات الألمانية.

هذا ، ويشير س. ميكايل في دراسته عن "التحديات التي تواجه قادة التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين" إلى أن التغيرات العالمية الحالية فرضت علي المسؤولين عن إدارة الجامعة مهام جديدة أكثر أهمية من أبرزها: الحفاظ علي الأساتذة والعلماء البارزين في مجالات المعرفة المختلفة لتجنب شراء مؤسسات أو دول قوية لهم واستغلال معرفتهم ، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن واقع العمل الجامعي

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

واحتياجات المجتمع الفعلية من القوي البشرية المتعلمة ، واستخدام استراتيجيات متنوعة ومرنة لتنويع مصادر التمويل وضبط التكاليف وجذب الدخل ، وإتقان مهارات تسويق التعليم الجامعي .

ويضاف إلى المهام السابقة أيضاً تحقيق الاعتمادية للجامعة وبرامجها من خلال عرض البرامج ومراجعتها محليا وعالمياً، ومراعاة التنوع في برامج التعليم الجامعي بحيث تراعي التنوع في مهارات وقدرات الطلاب. والاهتمام بتوقعات المجتمع المحلي من الجامعة ؛ بمعنى أن تتأكد الإدارة الجامعية من أن الطلاب يتعلمون بالفعل ما يتوقعه المجتمع وأصحاب العمل ، وأن الباحثين لا يضيعون أوقاتهم وجهودهم في أفكار ليس لها قيمة ، وأن أموال الجامعة تُنفق داخلها بعدالة وحكمة.

هذا بالإضافة إلى ضرورة حرص الإدارة الجامعية علي التنمية المهنية للعاملين بالجامعة، وكذلك حرصها على استقلال الجامعة أكاديمياً وإدارياً، ومراعاة الموضوعية في قراراتها بحيث توازن بين مصلحة الجامعة ومصالح الدولة ، حيث إن المؤسسات العظمى مكافأة إدارة واعية بدورها؛ تنمي قدرات العاملين وتدعم الحرية الأكاديمية وتقننها، ومكافأة مجتمع يفهم دور التعليم الجامعي في خلق حضارته، ويكرس موارده التي تمكن تعليمه الجامعي من أن يكون ذا شأن وسط نظم التعليم الجامعي الأخرى ، ومجتمع منفتح لعدم إقحام أفكاره في الجامعة بذاتيتها وحريتها.

الجدول رقم (05) المتوسط الحسابي للمتغير المرتبط بالدوافع المادية وعلاقته بالالتحاق بالدراسة في

الماجستير

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي
11	أتوقع بعد حصولي على الدرجة العلمية أنه حتماً سيتحسن وضعي المادي.	2.95
12	يمكنني استثمار جزء من المال لدراستي الجامعية ليتسنى لي في النهاية الحصول على العائد من وراء ذلك.	2.8
13	الأعباء المالية كانت تحول بيني وبين اختيار تخصص آخر في جامعة أخرى كنت أتمنى الالتحاق بها.	2.3
مجموع المتوسط الحسابي لفقرات المتغير الثالث		2.68

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

يتبين من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (2.3 - 2.95) لجميع أفراد العينة ذكوراً وإناثاً، في جميع التخصصات ومختلف الأعمار، وهي مؤشر على أن تأثير الدوافع المادية على قرار الالتحاق بدراسة الماجستير كان أعلى من المتوسط، حيث أن المعدل العام لهذه المتوسطات = 2.68 .

- أكد الطلبة المبحوثين على أن السياسة المنتهجة من قبل الجامعة غير فعالة وذلك رغم الجهود المبذولة من قبل الإدارة العليا للارتقاء بمستوى عالي من التسيير والتوجيه وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- عدم وجود بيئة مهياة للعمل والبحث وهذا راجع الى المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجامعة حيث لم يمر سرى عام على ترقيتها الى هذه الرتبة،
- غياب الانسجام والتكامل بين البرامج والمناهج البيداغوجية العلمية والتي لا تتناسب ومتطلبات البيئة الخارجية وقدرات الطلبة حيث أن مؤسسات البيئة الخارجية تنتظر خريجين مهيين من كل شيء حتى لا تلقى صعوبة في التعامل معه،
- غياب روح المثابرة والاجتهاد والإبداع والابتكار واختلاف ميول وقدرات واستعدادات الطلبة.
- متغيرات هذا المحور متشابهة نسبياً فالوسط الحسابي اقل من الوسط الفرضي في جميع المتغيرات مع وجود تجانس ملحوظ في معدل الاجابات والذي يؤشره الانحراف المعياري،

الجدول رقم (06) المتوسط الحسابي للمتغير المرتبط بالأسباب الأكاديمية وعلاقته بالالتحاق

بالدراسات العليا

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي
14	رغبتي في الرقي ضمن مجالي الأكاديمي هو الدافع الحقيقي لاختياري تخصصي في الجامعة التي أدرس بها.	3.03
15	عندما أتعامل مع أشخاص أكاديميين من حملة الدرجات العلمية ينتابني شعور يحثني أن أخطو خطاهم.	3.3
16	الروعة في الحصول على التميز في البحث العلمي وطموحي	3.2

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

	اللامحدود سبب يحثني نحو استكمال دراساتي في الطور الثاني في هذا المجال.	
2.98	رغبتي وإصراري في الحصول على الحقيقة العلمية وإثباتها دافع قوي لأن أختار الدراسة في الطور الثاني كوسيلة لتحقيق ذلك.	17
2.95	مع العلم بوجود أسباب مباشرة وقوية لدى الطلبة الملتحقين بالماجستير على اختلافها إلا أن قناعاتي بالسبب الحقيقي هو العلم لأجل العلم.	18
3.09	مجموع المتوسط الحسابي لفقرات المتغير الرابع	

يتبين من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (2.95 – 3.3) لجميع أفراد العينة ذكوراً وإناثاً، في جميع التخصصات ومختلف الأعمار، وهي مؤشر على أن تأثير الأسباب الأكاديمية على قرار الالتحاق بدراسة الماجستير كان مرتفعاً جداً، حيث أن المعدل العام لهذه المتوسطات = 3.09. يسمح التعليم الريادي بانتقاء الأساليب، السياسات والمناهج التعليمية الكفيلة بأعداد طلبة متفوقين يتميزون بخصائص ريادية تهيئهم لمواجهة البيئة الخارجية من خلال دعم قدراتهم ومواهبهم وذلك حسب نوعية التخصص الذي يقومون بدراسته والذي يسمح لهم باستغلال الفرص وتحمل المخاطر والقدرة على إدارة مشروعه.

تنتهج جامعات الجزائر نظام ل.م.د الذي يحدد سياساتها ومناهجها التعليمية والذي يخضع في تسييرها إلى القوانين والتعليمات الوزارية والذي يفرض عليها الالتزام بمختلف التشريعات والمراسيم المتعلقة به كما يتيح الفرصة للأساتذة من اقتراح تخصصات لمختلف الاطر التعليمية، والذي يمكن الطالب من اختيار التوجه الذي يريد دراسته بناء على القدرات التي يمتلكها فنجد أن المسار التعليم الجامعي في جامعات الجزائر يتكون من ثلاث مسارات كل مسار يتكون من أربع سداسيات الأولى، الثاني، الثالث) فالمستوى الأول يكون التعليم فيه مشترك الذي يمكن الطالب من اكتساب معارف تتمحور حول معارف عامة في الجذع المشترك، معارف حول التقنيات الكمية (مثل: المعلوماتية، إحصاء، بحوث العمليات). في

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

المستوى الثاني فيستطيع اختيار التوجه نحو أحد المسارات أو التخصصات بينما يتناول الطالب خلال المستوى الثالث فينتقى فيه الطالب تكوين معمق عن التخصص.

*** الإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق بين دوافع الالتحاق تعزى إلى متغيرات الجنس أو العمر أو التخصص الأكاديمي؟**

من خلال البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية يتبين أن دوافع الالتحاق بالنسبة للتطور الوظيفي وتأثير النظرة الاجتماعية وتحقيق النمو الأكاديمي متقاربة لدى الجنسين، بينما دافع النمو الاقتصادي في الالتحاق بدراسة الماجستير لدى الذكور أعلى منه لدى الإناث.

أما بالنسبة لتأثير دوافع الالتحاق إن كان يعزى لمتغير العمر أم لا، فإن ذلك ليس له أثر لأن النسب متقاربة لدى جميع الفئات العمرية باختلاف الدوافع المؤثرة. وكانت بين أعلى من المتوسط إلى عالية نسبياً.

وعن تأثير دافع التطور الوظيفي والنظرة الاجتماعية فإنها تعزى إلى التخصص الأكاديمي، حيث تظهر أعلى نسبة في التخصصات الاجتماعية والإنسانية. بينما دافع النمو الأكاديمي كان أعلى لدى طلبة تخصص شعب علمية وتقنية. إلا أن دافع النمو الاقتصادي كان متقاربا بين جميع الطلبة بمختلف التخصصات.

الخاتمة

كانت الجزائر ولا تزال من البلدان المستوردة للمعرفة العلمية والأفكار والخبرات المعرفية، ذلك لتدني مستويات قطاع التعليمي العالي والبحث العلمي لديها في إنتاج المعرفة العلمية وتكوين ورسكلة الكفاءات والإطارات العلمية، وعليه إن هذه المؤشرات حول تقييم الجامعة والتعليم العالي في الجزائر لا تصب في مصلحة البحث العلمي والمعرفي الذي أتى به نظام (ل.م.د)، كما يجيب على العديد من التساؤلات التي حاولنا صياغتها والبحث فيها عن مدى جدية عملية التحول إلى هذا النظام، حيث إن لغة الأعداد لها دلالتها ولغة الإحصاء لها منظورتها، فمن يقرأ في زاوية واحدة (محددة) لا يرى كل الكلمات، حيث لا يمكننا أن نحصر هذا النظام في مساوئ أو إيجابيات (معدودة) محددة، لكننا في المقابل لا يمكننا أن نتغاضى عن سلبياته التي نلاحظها من خلال نتائج الدراسة، من بينها:

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

- عجز كبير في معايير تقييم مذكرات الماجستير، فهناك فراغ كبير وعجز واضح في مجال معايير تقييم المذكرات، انعكس ذلك على نوعية الأعمال والأبحاث المقدمة من طرف طلبة الماجستير من أعمال وبطاقات متابعة، حتى أن وزارة التعليم العالي، ولسنوات طويلة، لم تستطع أن تضبط هذه الجزئية بمعايير تتماشى مع ما هو متعارف عليه في الجامعات الدولية، مما خلق نوع من الفوضى على مستوى اللجان والمجالس العلمية للأقسام والكليات في اختيار معايير التقييم والمتابعة.

- عدم تصنيف الجامعات الجزائرية، ولسنوات طويلة، يدفعنا إلى طرح العديد من علامات الاستفهام حول جوانب الخلل، ولقد تأخرت الجزائر في هذه التصنيفات حتى عن الجامعات في بعض الدول العربية والإفريقية.

- عجز المنظومة التشريعية وبرامج تشجيع البحث العلمي، في ظل مخططات كثيرة وبرامج متنوعة ومتعددة المصادر، وغلب عليها طابع التراكم والتقييم الإداري البحث، والاتفاقيات الدولية على تكوين نخبة من طلبة الماجستير ومنظومة بحثية قادرة على طرح أفكار وحل مشاكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية.

- عدم قدرة طلبة الطور الثاني على الإبداع والتفكير وتقديم أفكار جديدة تخدم المجتمع، ربما يرجع هذا إلى توجههم نحو البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية أو إهمال البحوث التطبيقية من جهة، وضعف إمكاناتهم المادية (ونقص الإمكانيات المالية لغرض البحث والتنقل لتغطية التكاليف والنفقات وغيرها) من جهة أخرى.

- نقص وضعف المشاركة الوطنية لطلبة الماجستير في الملتقيات والندوات والأبحاث الوطنية والدولية لاسيما في الجامعات الأوروبية والأمريكية والكندية والتي تتميز بالطابع العلمي والبحثي الراقي.

تاريخ استقبـال المقال 2019/11/17 تاريخ قبول نشر المقال 2020/06/08 تاريخ نشر المقال 2020/06/30

الهوامش:

- 1- إبراهيم مطاوع(2002). التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان. 25-31.
- 2- إدوارد سعيد(2004). الثقافة والامبريالية، ترجمة وتحقيق: كمال أبو ديب، دار الأديب، بيروت، لبنان(ط3). ص 9.
- 3-MESRS (2004). Programme D'actions Quinquennal Du Secteur Dans Le Cadre Du Programme De Soutien A La Croissance Economique 2005 – 2009. (Novembre) 23.
- 4- التعليم العالي بالأرقام، ملف تم تنزيله من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر، وذلك بتاريخ: 2013/03/02
- mesrs.edu.dz.www
- 5- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2009). التأطير البيداغوجي (الحصيلة والآفاق)، الجزائر، سبتمبر، ملف تم تنزيله من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر، وذلك بتاريخ 2013/03/02.
- mesrs.edu.dz.www
- 6 – Andro Hanen and Harlod Silver(2003). Innovations in Teaching and Learning in Higher Education, University of Plymouth, Higher Education Studies, London.
- 7 – Howard, R.D. et al(1990). Assessment of the Motivational Technical and Adult Education Programs off Campus Credit Programs, Report. Marshal University. West Virginia, USA.
- 8- بوبكر بوخريسة(2000). الجامعة والبحث العلمي في الجزائر(رحلة البحث عن النموذج المثالي)، مجلة التواصل، عدد 6، جامعة باجي مختار-عناينة(جوان) 288.
- 9- فضيل دليو وآخرون(2001). إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر.
- 10- محمد العربي ولد خليفة(1989). المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية- مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 11- زكريا يحي لال(1986). دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي (من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية)، المجلة التربوية، جامعة الكويت، 55(14).
- 12- عبد المجيد بن مبارك(1987). الإشكالات الاجتماعية للسياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
- 13- قاسم حبيب جابر(1999). الجامعة والتنمية (خدمات متبادلة)، مجلة الفكر العربي، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، معهد الإنماء العربي، بيروت(98)